ابن مالك في ألفيته ، وكما فعل شارحو ألفيته من بعده ، لكنّ أحداً منهم لم يتصدّ لهذا الخطأ المنهجيّ ليقوّمه ، على الرّغم من شعورهم به ، ومعاناتهم له... كما رأينا ذلك عند الأشموني الذي عدّ بحوثاً من علم التصريف ، ولكن جرت عادة المصنفين بذكرها قبل التصريف ، وهي في الحقيقة من التصريف.. ومع ذلك فإنّه لم يذكرها مع التصّريف ، وبقيت في مصنّفه قبل التصّريف... فكان نقده نظرياً ، ولم يجسّده عملياً... وهو يشبه ، شكلاً ، قول ابن جني إنّ علم التصريف يجب أن يدرس قبل علم النحو... ثم تراجع عن هذه اللمعة الثاقبة ، ووقع في التبرير ، واعتذر عن تأخير هذا العلم إلى ما بعد النحو نظراً لصعوبته.. غير مبال بما لإيقاف هذا المنهج على رأسه من أضرار فادحة أصابت النحو والصرف معاً في الصميم ، وأخرّت سلوكها النهج العلمي الذي يتوافق وروح اللغة.

وقد حاول الدكتور كمال بشر أن يقوّم ما اعوّج ، ومهّد لذلك باعتذار عمّا قد يقع فيه المريدون ، لأنّ محاولته ترمي إلى إخضاع النظريات للتّطبيق العمليّ ، ولم يدّعِ الشمّول لنظريته ، كما لم يدّع الصّحة المطلقة لآرائه[1] ، فعرّف الصرف ووظيفته بقوله إنّ الرأي

---

(١) بشر ، كمال محمد (الدكتور) ، **دراسات في علم اللغة — القسم الثاني**، مصر: دار المعارف (١٩٦٩ م) ، ص: ٩٦.